بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الموصل الى المقصد وجاعل الحمد طريقا الى المحمود والصلوة على من له المقام المحمود وعلى آله واصحابه الى يوم الموعود **وبعد** فيقول احقر عباد الباري عنايت الله الشيخ البخاري بعد ما خطر بالبال مع تشتت الاحوال مجتمعات في نشاد مطابقة التهذيب وحواشيه واردت ان اجمعها تذكرة للاحباب والطلاب فجمعتها بعون الملك الوهاب فانه المرجع الوهاب **قوله**

الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل هذا التفسير المعنى اللغوي للحمد والمراد منه هو المعنى المصدري كما هو الظاهر لا المعنى الحاصل بالمصدر اي الاثر المترتب عليه كالالم المترتب على الضرب والظاهر من البيان يكون صيغة الوصف فيكون الجميل محمودا به لا سببا حتى يكون محمودا عليه لان حذفنا اذا اسند على صيغة فالمذكور بعده ان كان صالحا لها فينبغي ان يحمل عليها فينبغي ان يحمل كلامه عليها التحقق الصلاحية والضا الاستثناء في قوله الاخير يدل على انه حملها عليها وكون وجه الحمل على الصلة دون السبب على ما يستفاد من الحاشية اليزدية حيث

قال

قال صاحب تلك الحاشية وهو مولوي عبد الله اليزدي قوله كذا ذكره المص في حاشية الكشاف في تدقيق ما فسره المص في حاشية الكشاف من التخصيص في الاختياري انما هو في الجميل الذي هو مدخول على في قول العلامة الحمد هو الثناء والنداء على الجميل فهذا التخصيص في المحمود عليه وما افاده قدس سره ههنا هو تخصيص في مدخول الباء اعني المحمود في النقل ليس على ما ينبغي لان الباء ههنا محمول على السبب فيكون مدخولها محمودا عليه لانا نقول ح لا يبقى فرق بين هذا وبين ما يجيء اخيرا حيث قال فيشمل الحمد بعم الاختياري وغيره ايضا الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه وغاية التوجيه الذي يتعلق ان المص ذكر مثل هذا التوجيه وادركنا في المحمود به وفي حاشية الكشاف وان كان في المحمود عليه اشتغى والقول بعدم الفرق غير موجب لانه يجوز ان يكون الفرق بينهما باعتبار مدخول الباء بان يكون مدخولها فيهما في القول الاخير اعم من الاختياري وغيره كما صرح به وفي القول الاول مخصوص بالاختياري لانه لم يظهر فيه بكونه اعم الضم ثم قوله وغاية التوجيه الخ يشمل على وقف عرف هذه العبارة لان المفهوم منها بحسب العرف هو العناية لاشتباه وتشتتها في شيء بالا ترى انه يقال كذا قال ابو حنيفة ويفهم منه انه هو عين ما قاله يشمل التوجيه انه يقال يجوز ان يكون مثبتا لا خفية مدخول على ويشمل الذي ذكره ههنا اثبات خفية مدخول الباء او تكلم كذا

الى الدليل لا الى الحمد عطف على الدليل والحمد ثم اعلم ان المستفاد من كلام
كثير من المحشين كالمحقق اليزدي وغيره ان المعتبر في الحمد هو مجموع التعظيمين اي
الظاهري والباطني وهو يستفاد من عطف احد المترادفين على الآخر
المفيد للتاكيد المفيد لارادة الفرد الكامل وهو مجموع التعظيمين لكن المستفاد
مما ذكره المولوي الصادق بقوله ومعنى قوله على جهة التعظيم ان يكون ذلك الو
الوصف على طريقة يفهم التعظيم دون السخرية والاستهزاء سواء قصد وصف
التعظيم ولا وبالجملة المعتبر في الحمد عدم قصد الاستهانة والاستخفاف لا قصد
التعظيم ثم هذه التفصيل المعنى اللغوي فان معناه في اللغة ستودن وهذا
المعنى مجمل فصله العلماء بقولهم هو الوصف الخ وبالجملة وضع المفردات
اجمالي ولا تفصيل فيما وضعت له فتفسيرها بما يدل على الاجمالي تعريف
لفظي وبما يدل على التفصيل تعريف معنوي انتهى ان المعتبر نفي الاستهزاء
لا اعتبار مجموع التعظيمين نعم وجه العطف والتاكيد هو المبالغة
في اعتبار ذلك النفي وقوله على جهة يلايم ما ذكره وفهم مجموعهما لم يعتبر في
الحمد بل حتى يعلم المجرد انه حمد بل يحتاج في ذلك الفهم الى الاستفسار
من المتكلم حتى يعلم والظاهر ان المعتبر فيه هو ما يستفاد منه الا
ان لا يعتبر في الاستفادة ما هو على وجه النقص فتامل قال الاستاذ
الاستاذ يرد عليه انه يلزم منه ان يكون المقول هو المحمود ونقل عنه في
الحاشية في ابطال كون المقول محمودا انه لو كان المقول هو المحمود لزم
اتحاد ماله قيام بذاته بغير ما له قيام بذاته وذلك لان المقول لفظ

والمحمود

والمحمود عين اي ماله قيام بذاته فلو حمل المحمود على المقول فهو يقتضي
الاتحاد فيلزم المحذور فقيل في جوابه حاصله ان قولهم الحمد قول خاص
قضية طبيعية والحمل في الطبيعية كالمتعارف قد يكون بطريق الاتصاف
والاول كقولنا الانسان حيوان ناطق والثاني كقولنا الحيوان جنس
والانسان نوع انتهى فلو كان المراد ههنا هو الاتصاف لم يلزم الاتحاد
المقول مع المحمود بالذات بل بالعرض لو قلنا ان معنى الحمل مطلق
هو الاتحاد ولكن في الذات يكون بالذات وفي العرض بالعرض بل يلزم
الاتصاف لو قلنا ان معنى الحمل في العرض هو الاتصاف في اللازم غير محال
فتامل فان في الحمل العرضي لا بد من قيام مبدا المحمول بالموضوع
وليس الامر فيه كذلك اذ لا مبدا له نعم الاتصاف يستقيم الا ان يق
مبدؤه كالجنسية فيكون التعريف بالوصف بقولهم هو الوصف اه
تعريفا بمبائن لا صدقيا قال الاستاذ ره اعلم ان القول شايع في التلفظ
والمقول بهذا المعنى الماخوذ من القول يستعمل في الكلام واما القول
بمعنى الذكر بالكسر فهو موافق للمحمد لان الحمد هو الوصف بالجميل والوصف
بالجميل هو ذكر مخصوص فعلى هذا يصح جميع ما ذكره في الحمد ان الوصف
بالجميل هو ذكر الجميل فالمحمود مذكور جميله فالحامد قايل بالجميل والمحمود مقول
جميله لانه مقول فيه فعلى هذا يكون القول بمعنى التلفظ ايضا صحيحا
خذ ما اتيناك وكن من الشاكرين فانه قد خفي على غيره انتهى لا يخفى
ان الحمد اذا كان هو الوصف بالجميل فالظاهر ان يكون المحمود هو المقول

بالجميل لا المقول جميلة الا ترى انا لو فرضنا ان الضرب هو الفعل الجميل
فيلزم ان يكون المضروب هو المقول بها لا المقول جميلة فتامل
فان المحال يجوز ان يستلزم المحال فافهم ثم لا يخفى ان الظاهر منه ان
اللازم محال ومن قوله وشئ منها لم يستلزم شئ وغيره من اللوازم مستبعد
ومن قوله بل المقول فتعين في الكلام سهوا هو الترقي الى استحالة اللازم
الاول فيبقى غيره في الاستبعاد وهو الترقي في الاستحالة فتدبره قوله
والمراد بالجميل الجميل الاختياري لعل المراد بالجميل هو الحسن بل هو مرادف له
وموصوف الحسن هو الفعل الاختياري لان الحسن هو الفعل المامور به
والمامور به هو الفعل الاختياري فالجميل هو الفعل الاختياري فلعل الجميل
اعم من الاختياري وغيره حتى يحتاج في تخصيصه بالاختياري الى
التقييد به والى دليل التقييد والقيد يلزم ان يكون ذلك التعريف صحيحا
عندهم فتفطن بذلك التقييد والدليل المذكور في الشرح لا عند غيره ولو
حمل الكلام على ما حملنا عليه يصار الاعتبار بل المراد من الحسن والقبيح
ما يكون متعلق المدح ومتعلق الذم فيشمل التعريف عندنا الواجب
لانه فعله ليس مامورا به ومنهيا عنه ثم اعلم ان ليس المراد بالجميل
الجميل الاختياري بل ينبغي ان يقول المراد بالجميل الاختياري بان يكون
قيد الاختيار متروكا في التعريف لا ان يكون المراد من لفظ الجميل
مجموع المقيد مع القيد وصاحب الكشف قال انما ترك في قوله على الجميل
القيد اكتفاء بالامثلة وذكرنا منافقة عليه ايضا والحاصل ان الاولى

لاندل

لاندل عليه واستيفاء جميع الامثلة في حيز المنع قوله لانه صفة للفعل اه
قال غياث الحكماء وغيره ان هذا الدليل يرجع الى القياسين الاول
ان الجميل صفة للفعل وكل فعل اختياري ينتج ان الجميل صفة للاختياري
فينضم اليه كبرى هو قولنا وكل صفة للاختياري اختياري قولنا فحصل
قياس الثاني منتج الجميل اختياري وههنا اشكال من وجوه الاول منع
صغرى القياس الاول بانه لا نسلم ان كل جميل صفة للفعل لجواز ان يكون
صفة للذات كما في قوله عليه السلام ان الله جميل يحب الجمال والثاني
منع كبرى القياس الاول بانا لا نسلم ان كل فعل اختياري لحركة يد المرتعش
نعش والثالث منع كبرى القياس الثاني بانه لا نسلم ان كل صفة للا
اختياري اختياري كحسن الصلوة فان الصلوة فعل اختياري وحسنها ليس
باختياري وبعد تسلم القياس الاول لا يقبل صغرى القياس الثاني
المنع لانها نتيجة اما دفع المنع الاول فبان المراد بالجميل هو فعل
الجميل وقال المحقق الليثي في حواشي حواشيه على المطول ما حاصله
ان تتميمه يكون بالاية الكريمة وهي يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
وهذه الاية نزلت في مذمة قوم فتدل على ان المحمود به يكون
فعلا لان الحمد بما لم يفعل يفعلوا مذموم والقول بان المذموم يجوز
ان يكون حب الحمد بما لم يفعل لا اصل الحمد بما لم يفعل او بان الباء للسببية
لا للتقييد او بان المراد من كلمة ما هو اعم من الفعل لا الفعل عدول
عن ظاهر النص من غير صارف فتامل واما دفع منع كبرى القياس

٣٠٣

الاول بان الفعل في اصطلاح المتكلمين على ما صرح به في الاشارات لا يطلق
على غير الاختياري ويجوز ان يكون بناء الكلام في المقام على مذهبهم قال
ذلك المحقق في حواشي الحواشي لا يطلق الفعل الا على ما هو بالاختيار عند
المتكلمين واما دفع منع كبرى القياس الثاني بان يكون المراد بالاختياري
اعم من ان يكون لفعله اختياريا او موصوفه اختياريا او يكون المراد به
ما هو صادر عن الفاعل المختار سواء كان نفسه صادرا بالاختيار او لا ثم
لا يخفى انه يمكن تحرير الدليل على وجه لا يحتاج في اثبات المط الى قياس
يمكن لكن ارتكاب التكليف في الصغرى بان المراد من قوله المراد بالجميل
الجميل الاختياري ان المعبر عنه بلفظ الجميل سواء امر اختياري لكن مع
ارتكاب التكليف والمراد من قوله الجميل صفة للفعل ان المعبر عنه بلفظ
الجميل موصوفه كون الفعل عبارة عنه وهو مع ضم قوله كل فعل اختياري
الخ منتج ان الجميل اختياري وقد عرفت اثبات الصغرى بالآية المذكورة
وعلى كون المحمود به فعلا بناء على سند كر استاذ الاستاذ بقوله ان ليس
فعل اختياري يكون محمودا وما به قوله مدحت اللؤلؤ على صفائها
اعلم ان كثيرا من الناظرين في المقام كجلال الملة والدين واستاذ الاستاذ
وغيرهما ذهبوا الى ان مراد الش بيان النسبة بين الحمد والمدح باعتبار
مدخول البا فقط لا يخفى على المتامل الصادق ان ظاهر القول الاول
يدل على ان الحمد مخصوص بالاختياري والمدح يعم الاختياري وغيره ما
باعتبار مدخول البا فقط ويفهم من قول الشارح خصوصية الحمد والمدح

باعتبار



